

# MPRA

Munich Personal RePEc Archive

## Understanding Youth in Arab Countries

Harkat, Tahar and Driouchi, Ahmed

IEAPS

24 January 2018

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/84184/>

MPRA Paper No. 84184, posted 25 Jan 2018 07:38 UTC

## فهم الشباب في البلدان العربية:

بقلم: الطاهر حركات واحمد الدريوشي، معهد التحليل الاقتصادي والدراسات الاستشرافية، IEAPS، جامعة الأخوين،  
إفران، المغرب

By: Tahar Harkat and Ahmed Driouchi, Institute of Economic Analysis and Prospective  
Studies, IEAPS, Al Akhawayn University, Ifrane, Morocco

### نبذة مختصرة :

يقدم هذا البحث تقرير توليقي للعديد من المساهمات السابقة (Driouchi & Harkat, 2017a; 2017b; 2017c; 2017d; 2017e; Harkat, Driouchi, & Achehboune, 2016a; 2016b; Harkat & Driouchi, 2017) وتهدف إلى تحليل حالة الشباب في الاقتصادات العربية. تشير النتائج إلى أن القيم، والطريقة التي تنتظر بها المرأة بوصفها لاعبا في الاقتصاد لم تتغير بين الأجيال. ولكن فيما يتعلق بسمات العمل، فقد تغيرن بشكل ملحوظ. وفيما يتعلق بالتهديدات الاقتصادية الكلية، فإنها ملحوظة من طرف شباب البلدان العربية التي ليست عضوا في مجلس التعاون الخليجي أكثر من شباب البلدان التي تنتمي إلى هذا المجلس.

وتبين الأقسام الأربعة المتبقية أثر التعليم المهني والتعليم العام على متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاجتماعية، حالة ومحددات بطالة الشباب، حالة ومحددات الشباب الغير الملتحقين بالتعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب (NEETs)، وتأثير العائد الديمغرافي على هذه الفئة الاخيرة. وتشير النتائج التجريبية إلى أن وضع الشباب وتأثيرهما يختلفان عن كل اقتصاد عربي إلى آخر.

**الكلمات المفتاحية:** الدول العربية، الشباب العربي، الجيل Y، البطالة، التعليم، العائد الديمغرافي، السياسات.

**تصنيف JEL:** I32, I25, J11, J13, J68, M54, O11

## مقدمة:

إن أجيال الشباب هي المحرك الرئيسي للتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية في أي بلد. في حالة الاقتصادات العربية، أجرى الشباب ثورة ضد الأنظمة التي فشلت في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و الأنظمة التي فشلت في إشراك الفئات المهمشة مثل الافراد العاطلين عن العمل أو غير المتعلمين ابتداء من عام 2011 (Choukeir, 2013). وقد شعر العديد من البلدان بالقلق إزاء هذه الثورات مثل تونس، وليبيا، ومصر، واليمن. وتؤكد البحوث أن الشباب هم الدافع الرئيسي للثورات في المنطقة العربية، وهم يمثلون في الوقت الحالي أكثر من 60% من مجموع السكان (Laiq, 2013). وتشير العديد من الأبحاث إلى أن هذه الحركات السياسية هي نتيجة لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والبطالة والفقر والفساد. ويمكن تفسير ذلك أيضا بالاستبعاد الاجتماعي للشباب في الاقتصادات العربية.

بالمقارنة مع الأجيال الأكبر سنا، يعتبر الشباب أو جيل Y أكثر حكمة من الناحية التكنولوجية، حيث أنه الجيل الأول الذي يخضع لتوسّع الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WJSchroer, 2012). هذا الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وّد الشباب العربي، حيث أنهم جميعا يخضعون لمعلومات جديدة ويمكنهم التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

تشير مساهمة Harkat، Driouchi و Achehboune (2016a) إلى أن البطالة أدت إلى عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان العربية.

ولتجنب أي ثورة سياسية محتملة في المستقبل، تحتاج الاقتصادات العربية إلى فهم الوضع الحالي للشباب العربي من أجل وضع سياسات واستراتيجيات انتقائية للشباب.

ويرجع هذا البحث إلى المساهمات السابقة في اقتصاديات الشباب ويهدف إلى الإجابة على أسئلة البحث التالية:

- ما الفرق بين سمات الجيل الأصغر سنا و الاجيال الأكبر سنا؟
- هل تتخذ الدول العربية خيارات جيدة بني التعليم املهني والتعليم العام؟
- ما هو وضع الشباب في سوق العمل؟
- ما هي أسباب البطالة في الاقتصادات العربية؟
- ما هي الروابط السببية بين الشباب الغير الملتحقين بالتعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟

وينقسم البحث التالي إلى خمسة أجزاء رئيسية تحلل: (1) الفرق بين سمات جيل الشباب والكبار. (2) الاختيارات التعليمية بين التعليم المهني والتعليم العام. (3) البطالة بين الشباب العربي. (4) الشباب العربي الغير الملتحقين بالتعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب. (5) العائد الديمغرافي والشباب العربي. وأخيرا، تتبع هذه الأقسام استنتاج ومناقشة.

## I. الفرق بين سمات الأجيال الأكبر سنا والأصغر سنا:

يحل بحث Harkat ، Driouchi و Achehboune (2016a) اختلاف الصفات في الدول العربية ما بين ثلاثة أجيال تعرّف على النحو التالي: الجيل الوطني العربي، أي بين سن 49 و 65 عاما، الجيل العربي الاقليمي، أي بين سن 36 و 48 عاما، و الجيل العربي الرقمي، أي بين سن 15 و 35 عاما. وتحلل هذه المساهمة الأخيرة مجموعة من البلدان العربية التي تضم الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، و الامارات العربية. ويشير هذا البحث إلى الفرق بين هذه الأجيال الثلاثة من حيث سمة العمل، والإدراك لمساهمة المرأة في الاقتصاد، والقيم، وتصور التهديدات الاقتصادية باستخدام تحليل التباين، والتحليل اللوغاري الخطي. ويستند هذا البحث على مسح أجراه Booz (2013, Shediac, Shehadi, Bhargava, Sammam).

### (1) سمات العمل:

يتم اختبار الفرق في سمات العمل بين الاجيال في جميع فرضيات مختلفة وهي: أخذ المبادرة، المرونة، روح الفريق، الرغبة في التدريس، السيطرة، القيادة بالمثل، الالتزام بالمواعيد، والاحترام. وتشير النتائج إلى أن الجيل الأصغر له سمات عمل مختلفة عن الأجيال الأخرى. تظهر النتائج أن الشريحة الأصغر تأخذ المزيد من المبادرات، أكثر مرونة، وتفضل العمل في فرق بدلا من العمل بشكل فردي. وبالإضافة إلى ذلك، تختلف هذه الأجيال الشابة في البلدان العربية عن أقدم الأجيال لأنها لا تملك الاستعداد لتعليم مثل الأجيال الأخرى، ولا ترغب في السيطرة ، أو أن تكون مثالا يحتذى به. وعلاوة على ذلك، فإن الجيل الأصغر هو أقل دقة في الوقت المحدد وأقل احتراما في مساحة العمل.

يشير التحليل الخطي السجل إلى أن سمات العمل محددة لكل جيل واحد، وهذا يعني أن الجزء الأصغر الحالي لم تطبق أساليب العمل المستخدمة من طرف الأجيال القديمة.

### (2) تصور مساهمة المرأة في الاقتصاد:

يحل بحث Harkat ، Driouchi و Achehboune (2016a) الفرق بين تصور المرأة في الاقتصاد بين الأجيال الثلاثة من حيث: هل المرأة لها أدوار مهمة، هل يستفيد المجتمع من تعليم المرأة، هل بإمكان المرأة توفير الرفاهية، هل تعتبر المرأة مساهما وطنيا في الاقتصاد ، هل تعتبر المرأة مساهما ماليا في أسرتها، و هل تؤدي المرأة دورا في تأمين مستقبل أطفالها، وأخيرا هل تعتبر المرأة حرة في مقابلة أشخاص جدد وتوسيع الحياة. وتشير النتائج التجريبية إلى أن تصور المرأة لم يتغير على مر الأجيال، مما يدل على أن الطريقة التي تنظر بها الأجيال القديمة إلى المرأة هي نفس الطريقة التي ينظر بها إلى المرأة في العالم العربي في هذه الحقبة الحديثة.

### (3) القيم:

فيما يتعلق بالقيم، يتم تحليلها لدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية غير الخليجية بشكل منفصل. هذه القيم هي الكرامة، الكرم، الضيافة، المودة، الصدق، الالتزام، الإنجاز، الإبداع، المغامرة، والدين. وتظهر النتائج أنه بالنسبة لكل البلدان العربية، لا توجد تغييرات كبيرة في القيم ما بين الاجيال، وهذا يعني أن الجوانب الثقافية وقيم تنتقل من جيل إلى آخر بنجاح.

### (4) إدراك التهديدات الاقتصادية الكلية:

إن فهم الأجيال الأصغر في إدراك التهديدات الاقتصادية الكلية له أهمية قصوى، لأن هذا الجزء هو المحرك الرئيسي للتغيير في جميع الاقتصادات تقريباً. وتتمثل هذه التهديدات الاقتصادية الكلية في الفساد، ارتفاع مستوى البطالة، ضعف نوعية الرعاية الصحية، انعدام حرية التعبير، الافتقار إلى الهياكل الأساسية، سوء نوعية التعليم، ارتفاع معدل الجريمة، عدم الاستقرار السياسي، ارتفاع تكاليف المعيشة، الفقر، ارتفاع تكلفة الصحة، الرعاية، وارتفاع تكلفة التعليم. وتتعلق التحليلات بالأبلاغ عن الاختلافات في تصور التهديدات الاقتصادية الكلية بين الأجيال في دول مجلس التعاون الخليجي وغير الخليجي. إن تصور هذه التهديدات الاقتصادية الكلية لا يشير إلى أي تغيير ملموس بين الأجيال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الدول العربية الأخرى على السواء. لكن تشير النتائج إلى أن أفراد الشباب في بلدان غير مجلس التعاون الخليجي ينظرون إلى مخاطر الاقتصاد الكلي أكثر من الشباب في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

## **II. خيارات التعليم في الدول العربية:**

تحتاج الحكومات العربية إلى فهم عميق فيما يتعلق بأنواع التعليم حتى يتمكنوا بصنع سياسات ملائمة لاستراتيجياتهم وبرامجهم، ليس فقط لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس بل من أجل أن يكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد الكلي. أنواع التعليم الموجودة في كل البلدان العربية هي التعليم العام، والتعليم المهني.

تحلل مساهمة Harkat، Driouchi، و Achehboune (2016b) تأثير نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام التي تشير إلى نسبة الالتحاق بالتعليم المهني كنسبة مئوية من الالتحاق بالتعليم العام، على متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة التي هي: الأطفال خارج المدرسة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والبطالة. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر هذا البحث الروابط السببية بين هذه المتغيرات.

### **(1) اتجاهات نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام في البلدان العربية:**

إن جميع البلدان العربية تقريباً لديها اتجاهات متزايدة في التعليم المهني إلى التعليم العام. البلدان ذات الاتجاهات الإيجابية هي الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، وسوريا. أما بالنسبة لكل من قطر، الإمارات العربية المتحدة، وتونس، فلهيما اتجاهات سلبية في نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام.

### **(2) اختيار التعليم المهني في التعليم العام:**

وفي الاقتصادات العربية، يتعين على واضعي السياسات النظر في وضع سياسات تعليمية واتخاذ قرارات تستند إلى التحليل لفائدة الشباب.

في حالة الجزائر، فإن متغير الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يتسبب في نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام، مما يعني أن الاستراتيجيات القائمة تستهدف تاركي المدرسة في وقت مبكر من خلال تنفيذ المزيد من التعليم المهني. ويشير تحليل الانحدار إلى أن المزيد من التعليم المهني يؤدي إلى المزيد من فرص العمل في الجزائر. في حالة مصر، يتسبب الناتج المحلي الإجمالي للفرد والبطالة في نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام. بالإضافة إلى ذلك، هذا الأخير يتسبب في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. ويشير التحليل إلى أن المزيد من التعليم المهني يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يتعلق بالأردن، يؤدي التعليم المهني إلى التعليم العام إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن تحليل

الانحدار يشير إلى أن الزيادة في التعليم المهني تؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها في نفس الوقت تزيد من فرص العمل.

بالنسبة للكويت، إن نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام تؤدي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وفي هذا البلد، تؤدي المعدلات الأعلى في التعليم المهني إلى الحد من عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس. أما في لبنان، فإن الرابط السببي الوحيد الموجود هو أن نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام ناجمة عن الأطفال خارج المدرسة، مما يعني أن صناعات السياسة يستهدفون المتسربين من المدارس من خلال توفير المزيد من التدريب. هذه الاستراتيجية الأخيرة لا تعمل في هذا الاقتصاد لأن تحليل الانحدار يشير إلى أن المزيد من التعليم المهني يقلل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد ويزيد من الطلاب خارج المدرسة.

وفيما يتعلق بالمغرب، لم يتم العثور على أي إصابات، ولكن تحليل الانحدار يشير إلى أن اتجاهات التعليم المهني المتزايدة تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفي الوقت نفسه ارتفاع معدلات البطالة. لذلك تحتاج الحكومة المغربية إلى توفير المزيد من فرص العمل في القطاع الصناعي، وبشكل أكثر تحديدا في القطاعات التي يدرّب فيها الشباب.

وفي قطر، تؤدي نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام إلى زيادة في المتسربين من المدارس. ويوضح تحليل الانحدار إلى أن المزيد من التعليم المهني يؤدي إلى الحد من الطلاب خارج المدرسة. وهذا هو الحال أيضا في سوريا. ب الإضافة إلى ذلك، يؤدي المزيد من التعليم المهني إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر.

في تونس والإمارات العربية المتحدة، لم يتم العثور على روابط سببية. ومع ذلك، يؤدي التعليم المهني في تونس إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يؤدي المزيد من التعليم المهني إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل.

### **III. بطالة الشباب ومحدداته:**

في البلدان العربية، تعد البطالة قضية رئيسية، غالبا في الدول العربية التي لا تنتمي إلى مجلس التعاون الخليجي.

#### **(1) اتجاهات البطالة في الدول العربية:**

تصف مساهمة Driouchi و Harkat (2017a) حالة البطالة في السنوات السابقة ابتداء من عام 1960 في الاقتصادات العربية. وتشير النتائج إلى أن البلدان ذات معدلات البطالة المنخفضة هي البحرين، قطر، عمان، الكويت، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. أما بالنسبة للبلدان التي لديها نمط متفجر لمعدلات البطالة فيها هي مصر، ليبيا، موريتانيا، السودان، واليمن. وأخيرا، فالبلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة بين البلدان العربية هي الجزائر، العراق، المغرب، تونس، وفلسطين.

#### **(2) محددات بطالة الشباب في الدول العربية:**

يحل بحث Driouchi و Harkat (2017B) الروابط السببية بين البطالة بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما والمتغيرات الأخرى. هذه المتغيرات هي اجتماعية، تكنولوجية، سياسية، واقتصادية.

المتغيرات السياسية هي الاستقرار السياسي الذي يقيس احتمالات زعزعة استقرار الحكومة عن طريق وسائل العنف، سيادة القانون التي تقيس مدى القانون الذي يحكم الاقتصاد، فعالية الحكومة التي تقيس مدى العلاقة بين الخدمات العامة والمدنية باستثناء الضغط السياسي، الجودة التنظيمية التي تقيس الدعم المقدم من القطاع الخاص من قبل الحكومة، والسيطرة على الفساد الذي يقيس القوة التي يمارسها القطاع العام على القطاع الخاص.

في الجزائر، لدى البطالة سببية مزدوجة مع خدمة الإنترنت، تسببُ البطالة بمستوى الاستقرار السياسي داخل البلد. أما بالنسبة للبحرين، فإن الربط السببي الوحيد هو البطالة التي تتسبب في خدمة الإنترنت. أما بالنسبة إلى مصر فخدمة الإنترنت هي التي تسبب البطالة، في حين أن هذا المتغير الأخير يسبب جودة تنظيمية.

في العراق، تنجم بطالة الشباب عن الجودة التنظيمية وتؤدي إلى فعالية الحكومة. ولكن بالنسبة للأردن، فإن كلا من التعليم وفعالية الحكومة يؤديان إلى البطالة التي تؤدي في المقابل إلى الاستقرار السياسي.

وفي الكويت، تؤدي البطالة إلى السيطرة على الفساد، وفي بطالة الشباب في لبنان تنجم عن سيادة القانون والاستقرار السياسي. أما بالنسبة لليبيا، فإن بطالة الشريحة الأصغر لديها علاقة مزدوجة مع الهجرة الصافية، وهي ناجمة عن فعالية الحكومة، خدمة الانترنت، سيادة القانون، والاستقرار السياسي.

أما بالنسبة لموريتانيا، فالبطالة لها علاقة مزدوجة مع الهجرة الصافية، وتؤدي إلى سيادة القانون، وهي ناجمة عن السيطرة على الفساد، الجودة التنظيمية، وفعالية الحكومة. في المغرب، لا يوجد متغير يسبب البطالة، ولكن هذه الأخيرة تسبب التعليم، الجودة التنظيمية، وسيادة القانون. ولكن في عمان، فإن بطالة الشباب لا تؤدي إلا إلى خدمة الانترنت، وفي قطر فإنه الاستقرار السياسي الذي يسبب بطالة الشباب. وفي المملكة العربية السعودية، يتسبب التعليم في البطالة، وفي السودان وتونس، لا توجد روابط سببية.

أما فيما يتعلق بسوريا، فإن البطالة تؤدي إلى الهجرة الصافية، الجودة التنظيمية، الفعالية الحكومية، وهي ناجمة عن خدمة الانترنت. لكن في الإمارات العربية المتحدة، تتسبب البطالة في خدمة الانترنت، والاستقرار السياسي.

في فلسطين، يتسبب التعليم في البطالة، والبطالة تسبب الهجرة الصافية. وأخيرا في اليمن، تعاني بطالة الشباب من علاقة مزدوجة مع الاستقرار السياسي، وهي ناجمة عن خدمة الانترنت، فعالية الحكومة، ومكافحة الفساد.

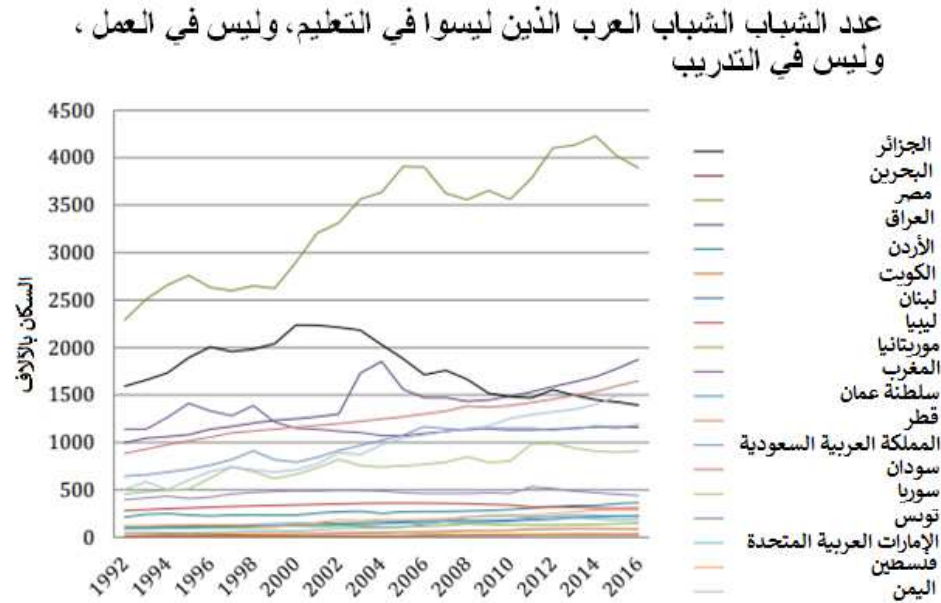
#### **IV. الشباب العرب الذين ليسوا في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب:**

و نيتس "NEETs" هم أولئك الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 غير المتعلمين، وليس في العمل، وليس لديهم التعليم المهني أو التدريب. هؤلاء الأفراد موجودون بمعدلات أعلى في الاقتصادات العربية بالمقارنة مع باقي بلدان العالم. وبسبب الافتقار إلى البيانات التي تقيس معدلات الفائدة، فإن مساهمة Driouchi و Harkat (2017c) تقدر معدلاتها داخل كل بلد عربي.

## 1 اتجاهات الشباب العرب الذين ليسوا في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب في الاقتصادات العربية:

تحلل مساهمة Driouchi و Harkat (2017d) اتجاهات هذه الفئة من الشباب في الاقتصادات العربية. وتشير النتائج إلى أن بعض البلدان العربية لديها اتجاهات متزايدة. وهذه البلدان هي مصر، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، سوريا، تونس، واليمن. ولكن بالنسبة للجزائر، فإن لديها اتجاهات تناقصية. أما بالنسبة للبلدان الأخرى المتبقية وهي البحرين، العراق، الأردن، موريتانيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، السودان، الإمارات العربية المتحدة، وفلسطين، فلا توجد اتجاهات هامة. ويوضح الرسم البياني التالي (الرسم البياني 1) عدد السكان في المجموعة العمرية 15-24 سنة من الشباب العرب الذين ليسوا في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب في البلدان العربية.

### الرسم البياني 1: عدد الشباب العرب الذين ليسوا في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب 15-24 في الاقتصادات العربية:



## 2 الروابط السببية بين الشباب العرب الذين ليسوا في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب، والمتغيرات الاجتماعية والسياسية:

تحلل مساهمة Driouchi و Harkat (2017c; 2017d) الصلات السببية بين برامج التعليم والتدريب المهني وغيرها من المتغيرات التي تتعلق بالتعليم، الصحة، الإنفاق الحكومي، والسياسة.

فيما يتعلق بالجزائر، فإن النمط المتناقص لمعدلات الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب يتسبب في زيادة التعليم المهني والجودة التنظيمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق على الصحة يؤدي إلى انخفاض الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب في هذا الاقتصاد. بالنسبة لمصر، فالتعليم العام هو الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب. أما في المملكة العربية السعودية، فإن أقل نسبة من



الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب يتسبب في مزيد من التعليم والعكس صحيح، وهو ما ينطبق أيضا على القوى العاملة. في فلسطين لم يتم العثور على أي إصابات.

وفي البحرين، يتسبب التعليم العام في الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب، بينما تتسبب هذه الفئة الأخيرة في القوى العاملة. وفي العراق والسودان والكويت لم يتم العثور على أي إصابات. ولكن بالنسبة للبنان، فإن الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب يسبب صوت والمساءلة.

أما في ليبيا، فإن السيطرة على الفساد تتسبب في الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب، وهو عكس ذلك في قطر. لكن في سوريا، الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب تسبب في سيادة القانون و هي ناجمة عن الاستقرار السياسي. في تونس، يتسبب العدد المتزايد من الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب في عدم الاستقرار السياسي. وهذا هو الحال بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن في هذا الاقتصاد الأخير، تتسبب الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب أيضا في الإنفاق على التعليم ومكافحة الفساد، وهي ناجمة عن الجودة التنظيمية. أما في اليمن، فإن الإنفاق على الصحة، والجودة التنظيمية، والاستقرار السياسي، يتسبب في حدوث الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب. ولكن فيما يتعلق بالمغرب، فإن الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب لها علاقة سببية مزدوجة مع فعالية الحكومة وتسبب كذلك الاستقرار السياسي، الجودة التنظيمية، وسيادة القانون.

أما فيما يتعلق بسلطنة عمان، فلدى هذه الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب علاقة سببية مزدوجة مع فعالية الحكومة، كما أنها تسبب سيادة القانون، وهي ناجمة عن الجودة التنظيمية. في موريتانيا، تتسبب هذه الفئة من الشباب في السيطرة على الفساد، وهي ناجمة عن الاستقرار السياسي. وأخيرا، في الأردن، تسبب الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب في الاستقرار السياسي، وهي ناجمة عن الجودة التنظيمية والرقابة على الفساد.

## V. الشباب والعائد الديمغرافي في البلدان العربية:

تناقش مساهمة Harkat و Driouchi (2017e) العائد الديمغرافي في الاقتصادات العربية. وبحكم التعريف، فإن العائد الديمغرافي هو نافذة الفرص التي تحدث في فترة زمنية محدودة عندما تنخفض معدلات الخصوبة والوفيات، مما يؤدي إلى انخفاض عدد السكان المعالين وزيادة عدد السكان في سن العمل. وهذا يعني أن هناك المزيد من الموارد المتاحة للجيل الأصغر إلى جانب وجود المزيد من العرض الوظيفي. وتؤدي جميع هذه المحددات إلى تسارع النمو الاقتصادي إذا ما خصصت الموارد على نحو سليم، كما إذا ظهرت استراتيجيات وسياسات جديدة لدعم التنمية الاقتصادية.

### 1) فترات العائد الديمغرافي في الاقتصادات العربية:

في الاقتصادات العربية، معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات عند الرضع تنخفض بشكل ملحوظ. ولكن بالنسبة لفترات العائد الديموغرافي، فإنه ينحرف من بلد إلى آخر. وبالنسبة للجزائر، بدأ العائد الديمغرافي في عام 1970 وانتهى في عام 2010. وفي البحرين، بدأ العائد الديمغرافي في عام 1975 ولا يزال يحدث. وفي مصر، بدأ العائد الديمغرافي في عام 1965 وانتهى في عام 2010. وفيما يتعلق بالعراق، الأردن، ولبنان، فقد انتهى العائد الديمغرافي في 1980 و 1970 و 1980 على التوالي. ولكن بالنسبة للكويت، بدأ العائد الديمغرافي في عام 1980 ولا زال يحدث. وفي موريتانيا والمغرب

وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، بدأ العائد الديمغرافي في الأعوام 2005 و 1980 و 2000 و 1965 و 1990 على التوالي، ولا يزال يحدث.

أما بالنسبة لسوريا وتونس، فإن العائد الديمغرافي لا يزال قائما، وهو ما ينطبق على بقية البلدان التي هي السودان، الامارات العربية المتحدة، فلسطين، واليمن.

## 2) العائد الديمغرافي والشباب في الاقتصادات العربية:

العائد الديمغرافي هو التحول في الهيكل العمري للسكان مع مرور الوقت الذي يتميز بقواعد أرق، وتركيز هائل على السكان في سن العمل، أو سكان الفئة العمرية 15-64. ويؤدي هذا التحول الديموغرافي إلى تغيير في تخصيص الموارد في التعليم، العمالة، والرعاية الصحية من قبل الحكومات. ويمكن لهذه التغيرات في ديناميات السكان أن يكون لها تأثير كبير على الشريحة الأصغر سنا. وتحلل مساهمة Harkat و Driouchi (2017e) أثر التحول الديموغرافي على عمالة الشباب والشابات، إلى جانب مشاركتهم في سوق العمل والتعليم. ويتم ذلك من خلال تحليل العلاقة السببية بين هذه المتغيرات ونسبة الإعاقة، أي عدد المعالين، أو السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 و +65، على عدد المستقلين، أو السكان في سن العمل.

بالنسبة للجزائر، نسبة الإعاقة لها علاقة مزدوجة مع مشاركة الشباب في القوى العاملة، وتؤدي إلى زيادة في التعليم الثانوي مع التركيز على مشاركة الإناث في التعليم الثانوي العام. ولكن في البحرين، تؤدي نسبة الإعاقة إلى زيادة مشاركة الإناث في التعليم العام الابتدائي والثانوي. وفي مصر، تؤدي نسبة الإعاقة إلى زيادة التعليم المهني الثانوي وزيادة مشاركة الإناث في التعليم الثانوي. وبالنسبة للعراق، فإن نسبة الإعاقة هي التي تسبب مشاركة الشباب في القوى العاملة. وفيما يتعلق بالأردن، فإن نسبة الإعاقة لا تؤدي إلا إلى زيادة مشاركة الإناث في التعليم الثانوي والتعليم الثانوي العام. وفي الكويت، نسبة الإعاقة تؤدي إلى الزيادة في التعليم المهني الثانوي.

وفي لبنان، تؤدي نسبة الإعاقة إلى زيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة، وزيادة مشاركة الإناث في التعليم الثانوي. وفي ليبيا، تؤدي نسبة الإعاقة إلى انخفاض معدلات بطالة الذكور و الإناث وتؤدي إلى زيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الإعاقة تتسبب أيضا في التعليم الثانوي في ليبيا. أما بالنسبة لموريتانيا، فإن نسبة الإعاقة تؤدي إلى زيادة التحاقهم بالتعليم الثانوي.

وفيما يتعلق بالمغرب، فإن نسبة الإعاقة تتسبب في زيادة عمالة الذكور والإناث إلى جانب زيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة وزيادة التحاقهم بالتعليم المهني الابتدائي والثانوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الإعاقة تتسبب أيضا في زيادة مشاركة الإناث في التعليم العام الابتدائي والثانوي في المغرب.

وفيما يتعلق بعمان، فإن نسبة الإعاقة تتسبب في مشاركة الشباب في القوى العاملة، والزيادة في التحاقهم بالتعليم الثانوي. وفي قطر، تؤدي نسبة الإعاقة إلى مشاركة الشباب في القوى العاملة، وزيادة مشاركة الإناث في التعليم المهني الابتدائي والثانوي. وفي المملكة العربية السعودية، تؤدي نسبة الإعاقة إلى الزيادة في الالتحاق بالتعليم الثانوي.

في السودان، سوريا، وتونس، تؤدي نسبة الإعاقة إلى مشاركة الشباب في القوى العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الإعاقة تؤدي إلى زيادة الالتحاق بالتعليم الثانوي وزيادة مشاركة الإناث في التعليم الابتدائي في السودان. وفي سورية أيضا، تؤدي نسبة الإعاقة إلى الزيادة في التعليم الابتدائي والتعليم المهني الثانوي.

وفي تونس، تؤدي نسبة الإعاقة إلى زيادة التعليم الثانوي وزيادة مشاركة الإناث في التعليم الثانوي العام. وفي الإمارات العربية المتحدة، تؤدي نسبة الإعاقة إلى انخفاض معدل البطالة بين الشباب والإناث، وزيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة.

وبالنسبة لفلسطين، فإن نسبة الإعاقة تتسبب في زيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة، والزيادة في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ومزيد من مشاركة الإناث في التعليم المهني الثانوي و الثانوية العامة. وأخيرا في اليمن، تؤدي نسبة الإعاقة إلى زيادة عمالة الإناث في حين أن مشاركة الشباب في القوى العاملة تؤدي إلى نسبة الإعاقة.

## الخاتمة والمناقشة:

وتلخص المساهمة التالية نتائج العديد من المساهمات المتعلقة بالشباب العرب. ويشير هذا البحث إلى مدى إدماج الشباب في التعليم والعمالة. و يناقش هذا البحث أيضا الشباب المستبعدين غير العاملين وغير المتعلمين وغير المدربين.

تشير النتائج التجريبية إلى أن الشباب العربي لهم نفس القيم والمبادئ مثل الأجيال الأكبر سنا. ولكن فيما يتعلق بخصائص العمل، فإن الشباب لديهم عقليات مختلفة تماما عن أقدم الأجيال. وتتميز هذه الأجيال الجديدة باتخاذ المزيد من المبادرات، والمرونة، والعمل في فرق. في الوقت نفسه، الجيل Y أقل قلقا حول التدريس، السيطرة، الرائدة بالمثل، الالتزام بالمواعيد، والاحترام. إن الاعتراف بهذه الاختلافات يشير إلى القطاعين الخاص والعام بما في ذلك الشركات والمنظمات لإدخال أساليب وطرق جديدة في توظيفهم لتشمل الشباب في اتخاذ القرارات المختلفة إلى جانب تعزيز الإنتاجية.

وفيما يتعلق بالخيارات التعليمية، تحتاج الاقتصادات العربية إلى تكييف أنواع التعليم وفقا لإمدادات سوق العمل. فعلى سبيل المثال، يؤدي المزيد من التعليم المهني إلى متغيرات اقتصادية كلية واجتماعية أفضل في الجزائر، الكويت، المغرب، سوريا، وتونس. هذا ليس هو الحال بالنسبة للبلدان المتبقية.

وينبغي للخيارات التعليمية أن تكييف الخيارات التعليمية مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية، وعلى حاجة البلد، وعلى القطاعات القائمة. فعلى سبيل المثال، ينبغي للبلد الذي لديه قطاعات صناعية أكثر أن يركز على التعليم المهني.

كما أن وضع الشباب العربي غير واعد. ويتعين على هذه الاقتصادات العربية أن تكييف استراتيجياتها الخاصة بإدماج الشباب للاستجابة للأسباب الحالية للبطالة. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الاقتصادات العربية إلى دعم إنشاء المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال لخلق المزيد من فرص العمل.

وفيما يتعلق ببرامج التعليم والتدريب المهني، يجب على الاقتصادات العربية وضع استراتيجيات وبرامج تستهدف هذه الفئة من الشباب المستبعدين اجتماعيا. وفي الحالة التي يكون فيها التعليم على جميع المستويات هو السبب الرئيسي لارتفاع نسبة الشباب العرب الذين ليسوا في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب، فإنه يشير إلى أن المدارس والجامعات لا

تستطيع أن تضطلع بجميع طلاب البلد. وبالتالي، ينبغي للحكومات التي تواجه هذا الوضع أن تزيد من إنفاقها على التعليم. وهناك تفسير آخر قد يشير إلى أن المدارس والجامعات لا تشجع الطلاب على إنهاء تدريبهم أو تشكيلهم بسبب وضع الطلاب المتخرجين. وفي حالة ما إذا كان العرض الوظيفي هو السبب الرئيسي لبرامج التعليم والتدريب المهني، فإنه يشير إلى وجود انخفاض في فرص العمل، وعلى الحكومات أن تشجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية لخلق المزيد من فرص العمل.

وتبين المكاسب الديمغرافية أنها استفادت الشباب من حيث العمالة والتعليم. ولكن بالنسبة للبلدان التي ما زالت تعاني من هذه المكاسب الديمغرافية، ينبغي لها أن تحقق أقصى قدر من تخصيص الموارد للشباب للاستفادة من هذا النمو السريع.

وينبغي أن تقوم البلدان العربية بإجراء مزيد من البحوث حول اقتصاديات الشباب من أجل تعميق فهم وضع الشباب وإرساء قراراتهم وسياساتهم بشأن النتائج التجريبية.

- Choukeir, C. (2013). Social inclusion, democracy and youth in the Arab region. UNESCO, 1-50. Retrieved from [http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/images/SHS/Social\\_Inclusion\\_Democracy\\_Youth\\_Background\\_Paper.pdf](http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/images/SHS/Social_Inclusion_Democracy_Youth_Background_Paper.pdf)
- Driouchi, A., Harkat, T. (2017a). An Empirical Descriptive Analysis of the Factors underlying the Role of Younger Generations in Economic, Social & Political Changes in Arab Countries. MPRA 77216.
- Driouchi, A., Harkat, T. (2017b). Granger Causality and the Factors underlying the Role of Younger Generations in Economic, Social and Political Changes in Arab Countries. MPRA 77218.
- Driouchi, A., Harkat, T. (2017c). Counting the NEETs for countries with no or less data, using information on unemployment of youth aged 15-24: The case of Arab countries. MPRA 79330.
- Driouchi, A., Harkat, T. (2017d). Youth inclusion policies and NEETs' targeting requirements in Arab countries. MPRA 80622.
- Driouchi, A., Harkat, T. (2017e). Determinants of NEETs, using Granger causality tests: application to ECE and Arab economies. MPRA 78099.
- Harkat, T., Driouchi, A., Achehboune, A. (2016a). Generational gap and youth in Arab countries. MPRA 75834.
- Harkat, T., Driouchi, A., Achehboune, A. (2016b). Time series analysis & choices for general and vocational education in Arab economies. MPRA 74770.
- Harkat, T., Driouchi, A. (2017). Demographic dividend & economic development in Arab countries. MPRA 82880.
- Laiq, N. (2013). Talking to Arab Youth Revolution and Counterrevolution in Egypt and Tunisia. International Peace Institute, 1-102.
- Shediac, R., Shehadi, R. T., Bhargava, J., & Samman, H. (2013). Generation A: Differences and similarities across the Arab generations. Booz & Company, 1- 52.

WJSchroer. (2012) Generations X,Y, Z and the Others. Retrieved from  
<http://socialmarketing.org/archives/generations-xy-z-and-the-others/>